



كل عام وأنتم بخير

بمناسبة إحتفالات شعبنا بالعيد

الوطني الـ 41 يوم رحيل

آخر جندي بريطاني

وبقدوم عيد الأضحى المبارك

تتقدم قيادة بنك التسليف التعاوني والزراعي

بخالص التهاني

لقائد المسيرة التنموية فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

ولكافة أبناء شعبنا اليمني العظيم

متمنين أن تعود هاتان المناسبتان بالخير والعطاء

وكل عام والجميع بخير،

عنهم:

الأستاذ/ حافظ فاخر معياد

رئيس مجلس الإدارة



الإفتتامية

إحدى القضايا البالغة الحساسية قضية مكافحة غسيل الأموال بالنسبة للقطاع المصرفي خاصة والقطاع الاقتصادي عموماً.

ذلك أن دقة وخطورة غسيل الأموال تكمن في إضفاء المشروعية على أنشطة غير مشروعة، بل وفي تمكن جماعات الاتجار غير المشروع في تأمين حركة أموالهم عبر قنوات مالية قد لا تدرك طبيعة تلك الأموال أو من أين جاءت وما مصدرها وما هية أنشطتها.

بلادنا كانت موفقة في إصدار منظومة تشريعية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة، ولمحاصرة هذا الوباء الذي لا يفرق بين دولة صغيرة أو كبيرة، بين نظام اقتصادي وآخر وبذلك المنظومة التشريعية تم إتباع إجراءات احترازية وخطوات تحوطية من قبل المؤسسات المصرفية في بلادنا لم تتمكن معها ظاهرة غسيل الأموال من اختراق مصارفنا الوطنية.

وفي بنك التسليف التعاوني والزراعي أوليت هذه القضية اهتماماً بالغاً، وحظيت بنصيب وافر من الإجراءات الدقيقة، حيث تم تأسيس وحدة متخصصة لمكافحة غسيل الأموال تديرها كوادر مؤهلة مدربة على قدر عال من الاحتراف، وتم إمداد هذه الوحدة بكافة الإمكانيات بل وأعطيت لها كامل الصلاحيات، في اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بواجباتها وفقاً لقانون مكافحة غسيل الأموال ووفق متطلبات معايير التحوط والاحتراف المتبعة عالمياً.. فها هي وحدة غسيل الأموال في بنك التسليف التعاوني والزراعي وبالتعاون مع مجلة المصرفية ومركز الدراسات والإعلام الإقتصادي نظمت ندوة خاصة حول ظاهرة غسيل الأموال وسبل مواجهتها وهي فرصة لتتوجه بالشكر لكل من أعد وساهم وشارك في إقامة هذه الندوة المتخصصة آملين الإفادة الكاملة منها.



حافظ فاخر معياد
رئيس مجلس الإدارة

تكريم نجوم الاستفتاء الرياضي في كرة القدم للموسم 2008م



في احتفالية كبيرة برعاية الدكتور / علي محمد مجور - رئيس مجلس الوزراء وبحضور معالي الإخوة الوزراء - حسن اللوزي وزير الإعلام، حمود عباد وزير الشباب والرياضة، الدكتور / محمد أبو بكر المفلحي وزير الثقافة، الدكتور / يحيى الشعبي وزير الخدمة المدنية، المهندس عمر الكريشمي وزير الأشغال والطرق، نبيل الفقيه وزير السياحة، الشيخ حاشد بن عبدالله بن حسين الأحمر نائب وزير الشباب، معمر الإرياني وكيل أول وزارة الشباب والرياضة، الأستاذ / حافظ فاخر معيد رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، الشيخ حسين الشريف وكيل وزارة الشباب والرياضة للشؤون المالية والإدارية، الشيخ أحمد صالح العيسى رئيس اتحاد كرة القدم، أقيم بقاعة قصر الشباب بصنعاء (نوفمبر) الحالي حفل تكريم نجوم اليمن لكرة القدم الفائزين في الاستفتاء الرياضي الجماهيري برعاية رئيسية من كاك بنك ومشاركة مجموعة العيسى التجارية وهيونداي ووكالة ميديا ليدرز للإعلام والإعلان .

وفي الحفل الذي بدأ بأي من الذكر الحكيم ألقى وزير الإعلام كلمة أشار في مستهلها إلى أن الاحتفال بنجوم الموسم الكروي يؤكد احترام الرأي القاد من الاستفتاء وهو جوهر الممارسة الديمقراطية التي تجسد التمسك بالخيار الديمقراطي في القطاع الشبابي والرياضي، مضيفاً: نشكر العمل الرائع لبنك التسليف

وعلى رواق الحفل أجريت قرعة لاختيار الفائزين من المشاركين أسفرت عن فوز عشرة مشاركين حصلوا على جوائز مالية مقدمة من كاك بنك، كما تم تكريم أبرز الداعمين وهم : الأستاذ / حافظ فاخر معيد رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، الشيخ العيسى رئيس مجلس إدارة مجموعة العيسى التجارية، جمال عبدالواسع هائل سعيد - نائب المدير العام لشركة ناتكو، الشيخ حسين الشريف - رئيس اللجنة العليا للإستفتاء، معاذ الخميسي - رئيس اللجنة المنظمة

التعاوني والزراعي الذي تعددت إسهاماته في المجال الرياضي فيما عبر الشيخ العيسى عن سعادته المشاركة في حفل تكريم الفائزين في الإستفتاء الجماهيري الرياضي، من جهته أشاد الكابتين سالم سعيد بنجوم اليمن للموسم الرياضي وتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذا الإستفتاء وعلى وجه الخصوص بنك التسليف التعاوني والزراعي مثنياً المساهمة الفاعلة من جميع شركاء النجاح الذين ساهموا في إيصال هذا المشروع الرياضي إلى حيز التنفيذ

أفضل مراجع لشهر أكتوبر

حصل الأخ / بدر محمد الفضلي على مرتبة أفضل مراجع لشهر أكتوبر الماضي وفق تقييم إدارة المراجعة الداخلية والتفتيش، وأكد الأستاذ / عمار عبد اللطيف مدير الإدارة أن الاهتمام بالكادر البشري يجسد روح الفريق الواحد.



محمد الفضلي

في محافظات «حزموت- المهرة- شبوه» موظفو البنك تبرعوا بقسط يوم من راتبهم لإخوانهم المتضررين من السيول

مساندتهم لتوفير المعونات الغذائية ومستلزمات الإيواء والعلاج، وتأتي مبادرة موظفي البنك في التبرع لإخوانهم المتضررين من هذه الكارثة دعوه لكافة المنظمات الخيرية والجمعيات والمؤسسات والمواطنين والمواطنات لتقديم يد العون للمتضررين إلى جوار الجهود الرسمية التي تقوم بها مؤسسات الدولة في عملية الإنقاذ ومد يد العون لإخوانهم في المناطق المتضررة، وأشاد العدلة بالجهود التي تبذلها قيادة البلاد والتكاتف من قبل المؤسسات المدنية والخيرية والمواطنون في كافة أرجاء اليمن تعاطفاً مع إخوانهم.



العدلة

أعلن موظفو ومنتسبو بنك التسليف التعاوني والزراعي CACBANK وقوفهم وتعاطفهم مع إخوانهم المتضررين من كارثة السيول التي أصابت مناطق محافظات حزموت، المهرة وشبوه، وأكد الأخ / عمار العدلة - رئيس نقابة موظفي البنك في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية سباً أن إعلان الموظفين والعاملين في كاك بنك تبرعهم بقسط يوم من راتبهم لإخوانهم المتضررين تأكيداً لرابطة الأخوة وتعبيراً عن الألم تجاه ما أصاب إخوانهم في تلك المناطق التي تضررت مساكنهم وممتلكاتهم الخاصة والذين فقدوا عائلاتهم ومصادر رزقهم وهم بأمس الحاجة إلى



يرعى فعاليات معرض صنعاء الدولي الـ (25) للكتاب

نظمت الهيئة العامة للكتاب خلال (١٥-٢٦) أكتوبر الماضي بقاعة أبولو معرض صنعاء الدولي الخامس والعشرون للكتاب، برعاية كاك بنك شاركت فيه كبار دور النشر المحلية والعربية، باعتبار أن الكتاب خير جليس وليس ترفاً فائضاً عند الحاجة.

رؤيتنا:

المؤسسة المالية
الرائدة

رسالتنا:

تقدير الخدمات المصرفية
والمالية المتنوعة ذات
الجودة العالية باستخدام
أفضل الأنظمة الإدارية
والتقنية بمهنية عالية من
خلال شبكة أعمال واسعة
لقطاعات الأفراد والشركات
والمؤسسات بما يسهم في
تنمية الاقتصاد المحلي.

قيمتنا الجوهرية:

- العمل بروح الفريق الواحد.
- الاهتمام بالموارد البشرية وتنمية قدراتها.
- تنمية المجتمع.
- العميل محور اهتمامنا.
- السعي المتواصل للتميز



في إجتماع مجلس الإدارة

معيار يؤكد أن الهيكلية عملية تطوير وتحديث

رئيس مجلس الإدارة للإئتمان آخر المستجدات عن مشروع إعادة هيكلة البنك الهادف الى تحسين مؤشرات الأداء في كافة المجالات. وأكد رئيس مجلس الإدارة أن الهيكلية عملية تحديثية وتطويرية، فيما أوضح الدكتور خليل الشمام -رئيس فريق الهيكلية المكونة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ومركز الأمين للإستشارات وغيرهما أليات المشروع التي ستتهيئ مناخاً ملائماً للعمل وتحقيق المزيد من الإنجازات في كافة مؤشرات البنك، كما ناقش المجلس برئاسة المدير العام المساعد للشؤون التجارية والمصرفية استراتيجية البنك المستقبلية.

حضر اللقاء مستشارو رئيس مجلس الإدارة للائتمان والحسابات والهيكلية، الأستاذ/احمد المضواحي المدير العام المساعد للشؤون المالية والإدارية، ومدير مكتب رئيس البنك.

إطلع أعضاء مجلس الإدارة "نوفمبر الجاري" برئاسة الأستاذ / حافظ فاخر معيار على تقرير أعده الأستاذ / عبد الملك الثور - مستشار رئيس البنك للائتمان والمخاطر بشأن تقييم آثار الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وذلك لوضع الحلول الممكنة في سياق خطط الإنقاذ المالي العالمي، كما أستعرض مستشار



بين CAC BANK و MTN

استعراض خطوات الربط الإلكتروني

ناقش فريق نظم المعلومات بمنهج كاك موبايلي مع نظرائهم بشركة MTN للاتصالات برامج إمكانية الربط الإلكتروني المباشر بين الطرفين في مجال تسديد استهلاك خدمات المياه، الكهرباء، التلفون الثابت والنقال لعملاء الشركة عبر منتج كاك موبايلي الذي منح عملاء البنك خدمات تلبى مطالبهم بأسرع وقت وبمنتهى الدقة . حضر اللقاء مستشاري رئيس البنك للائتمان، الحسابات والإستثمار.

شهادة شكر (الوعيل):

مجلس المديرين يكرم ضابط الائتمان حنشل

منح رئيس مجلس الإدارة شهادة شكر وتقدير للأخ/ حمود الوعيل -نائب مدير الحسابات المركزية لإدارته الناجحة لفرع بيحان كما منح مجلس المديرين في جلسته المنعقدة في (٢٨) من اكتوبر الماضي برئاسة الأستاذ / حافظ فاخر معيار- رئيس المجلس شهادة شكر وتقدير للأخ/ هلال علي حنشل تقديراً لجهوده المتميزة في مجال الائتمان ومتابعة العملاء وأكد مصدر مسئول في البنك أن التكريم يترجم مصداقية توجهات قيادة البنك للاهتمام بالكفاءات والاحتفاء بهم.





السريع للحوالات يباشر عمله في قطر ويتطلع في الامارات

استفادت جهات عديدة -انضمت إلى عائلة البنك - من خدمات ومنتجات كاك بنك بصورة لافتة، وفي تصريح صحفي لـ المصرفية قال الأستاذ/ ماجد نصير مدير إدارة السريع للحوالات المالية: أن إدارته ساهمت بشكل فعال في استقطاب عملاء جدد للبنك -لإسيما وخدمة السريع تمتاز بالدقة والسرعة والعمل على مدار الساعة إضافة إلى انخفاض تكلفة إرسال الحوالات، وأضاف نصير وقعا اتفاقية شراكة مع شركة الصيفي للصرافة كما أن المباحثات جارية مع نظرائنا في بنك الدوحة القطري وذلك لمساعدة اليمنيين المقيمين بدولة قطر.

إضافة الى مباحثات في طريقها الى التنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة.



نصير

تدريب (٩٠) موظفًا في مجال الإئتمان وقيادة الحاسوب



(ICDL)، وقال مشرف الدورة الأخ/ شوقي الزبييري- رئيس قسم تخطيط البرامج أن الدورة تهدف إلى تأهيل موظفين البنك مبينا أن المستهدفين من البرنامج بلغ عددهم (١١٠) متدرب من القيادات والموظفين، وأشاد الزبييري بتوجيهات رئيس مجلس إدارة البنك في تطوير مهارات الكادر البشري وإكسابهم معارف تتماشى مع التكنولوجيا .

القى الأستاذ/ عبدالملك الثور -مستشار رئيس مجلس الإدارة للإئتمان والمخاطر محاضرة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مجمل اقتصادات البلدان لأكثر من (٧٠) مشاركاً من كافة الفروع بقاعة الفقيه القرشي (١٤-٢٠) نوفمبر الحالي كماحاضر فيها الأخوة صلاح عبد الحميد، صلاح العبسي، يحيى الكبسي، مطهر العنسي، هلال حننشل، عبدالله الديلمي، حازم بيضان، يحيى الخطيب، مطهر المنصري، وأوضح مشرف الدورة محمد عطية رئيس قسم التدريب أنها تضمنت مخرجات النظام البنكي في محفظة القروض والتسهيلات والإئتمان.

إلى ذلك تم تكريم المشاركين بحضور المدير العام المساعد للشؤون المالية والإدارية الأستاذ/ احمد المصواحي ومدير التدريب فيما بدأت في الثالث من شهر نوفمبر بمعهد أكاد يميك للتدريب دورة تدريبية لعشرين موظفاً من الإدارة العامة وفروع الأمانة حول الرخصة الدولية لقيادات الحاسوب

ربط فرع الجوف بالنظام

إستكمل الفريق الفني ربط فرع الجوف بالنظام الآلي للبنك "الكوربنك" ليصل عدد الفروع المرتبطة (٤٨) فرعاً، مشيرين إلى أهمية ربط شبكة البنك الإئتمانية بالإدارة العامة

أكثر الموظفين تفاعلاً وتسديداً

(كاك موبايلي)

الفرع	المستخدم	عدد العملاء
الحي التجاري	فوزية النشار	٩٤
الزهرة	أسد عجبيي	٦٤
الحديدة	عائشة محمد الاهدل	٥٨
صنعاء	مها صلاح	٤٨
حرض	نجاه بكري	٣٦

والأكثر تسديداً للفواتير خلال الفترة ١٧- ٢٧ أكتوبر الأخوة - محمد على محمد الاكوع - محمد على باجيل - صلاح صادق باشا.

نظمها فرع عتق بمناسبة ثورة ١٤ أكتوبر مسرحية فنية عن منتج كاك موبايلي

مراتب الريادة المصرفية، من جانبه أشاد الأستاذ/ عبد الرحمن مجور مدير مكتب الثقافة بالمحافظة بدور البنك التنموي، فيما قال الأستاذ/ صالح النخور رئيس إتحاد نقابة العمال " كاك بنك " أصبح أوسع إنشاراً ولديه خدمات ومنتجات مصرفية تلبى رغبات العملاء.

وعلى هامش الحفل أقيمت مسرحية فنية من فصل واحد بعنوان "من منجزات الثورة والوحدة"، تؤكد أن منتج كاك موبايلي وفر للعميل عامل الوقت ليتمكن من تسديد فواتير استهلاك خدمات المياه، الكهرباء، التلفون النقال، التلفون الثابت بلمسة زر وكلمة سر يبعث العميل رسالة من تلفونه المحمول إلى نظام البنك الإلكتروني الخاص بالمنتج .

كتب /مراد بكران

نظم فرع عتق منتصف الشهر الماضي حفلاً خطابياً وفتياً إحتفاءً بالعيد الـ٥٥ لثورة الرابع عشر من أكتوبر بحضور ممثلي السلطة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وعدد من رجال المال والأعمال بالمحافظة و القى الدكتور /علي حسين الاحمدي محافظ شبوه كلمة السلطة المحلية عبر فيها عن سعادة الغامرة بالمنجزات التي حققتها دولة الوحدة والعملية التنموية التي يشهدها البلد، مشيداً بدور البنك تجاه المجتمع وإسهاماته الفاعلة في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني بمختلف المجالات، وقال الاحمدي فالبنك اليوم بفضل إدارته الجديدة تمكن من تبوأ أعلى

ما مدى تأثير غسل الأموال

على الاقتصاد

الوطني؟!

■ حين تولي مؤسسات المال والمصارف جزءاً من نشاطها تجاه قضايا رئيسية في المجال الاقتصادي، بإيضاح مدلولها ووسائلها وانعكاساتها وحجمها وكيفية إستمراريتها، ووضع حلولاً تحد من انتشارها من قبيل إظهار دور الأجهزة الرقابية وجهات الإختصاص بمثول المجرمين أمام القضاء والقانون، عل هذا يثني من تسول له

نفسه الإشتغال في أي

عمل يثير الشبهة.

تماشياً مع هذا

الطرح الموضوعي، ما

يزال بنك التسليف

التعاوني والزراعي

يعمق إهتمامه تجاه

المجتمع، حيث جاءت

الندوة التي نظمتها

مجلة المصرفية

بالتنسيق مع مركز

الدراسات والإعلام

الإقتصادي نقطة

إنطلاق حقيقية

لتنظيم ندوات

إقتصادية مصرفية تنسجم مع مستجدات العصر

وبما ينعش الإقتصاد الوطني وإيراد مؤشرات كافة

العمليات الإجرامية التي تعيق النمو الإقتصادي.

فندوة «غسل الأموال وأثاره على الإقتصاد

الوطني» عبرت عن الهم الوطني المؤطر في

إستراتيجية البنك لاسيما وهذه الظاهرة ساعدت

على نشوٍ لعديد من الاعمال الإرهابية فضلاً عن

إعلان بعض المؤسسات المالية إفلاسها.

ففي طيات هذا الملف يستطيع القارئ معرفة كل ما

يتعلق بالظاهرة وما توصيف الدين الإسلامي لها..





الجلسة الأولى برئاسة د. محمد العاضي



■ الأنسي:

لدينا كوادر مؤهلة في وحدة مكافحة غسل الأموال ونتمنى للمجلة مزيداً من الإبداع والتناول لمجمل القضايا الاقتصادية

في ندوة نظمتها مجلة المصرفية مع م

تقي يؤكد أن غسيل الاموال إح

إلى إيجاز المعايير الدولية كاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، توصيات مجموعة العمل المالي (fatf)، مبادئ لجنة بازال للرقابة المصرفية، كونها كرسست متطلبات تضمن عدم استمرارها كالمطلبات التشريعية التي تجرم هذه الظاهرة وتمويل الإرهاب وتحدد الجرائم الاصلية واناؤها، نطاق المسؤولية الجنائية والتدابير التحفظية والعقوبات الرادعة وغيرها، فيما المتطلبات التنظيمية والمؤسسية تتمثل في اتخاذ كافة التدابير الرقابية والوقائية تلزم المؤسسات والاشخاص بالكشف عن المعلومات، كما أن متطلبات الالتزام توجب التوعية بمعناها وآثارها، مؤكداً اكتشاف (11) حالة اشتباه بغسل الاموال احيلت (حالتين) للقضاء في حين ان تحديد الموقع الاستراتيجي المناسب لنظام مكافحة بندرج ضمن متطلبات انشاء وحدة تحريات مالية، وأخرى في سياق التنسيق الوطني والتعاون الدولي، وأوضح حزام دور البنك المركزي الرقابي في تفعيل الجهود الوطنية بان نفذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي تجاه القطاع المصرفي، والرسالة الإعلامية التي يقوم بها عبر التدريب والتاهيل وتعاونه مع نظرائه إقليمياً ودولياً إزاء غاسلي الأموال.

١- فالإصدارات القانونية التي بموجبها تحول دون عملية الممارسة بلغت خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٨م) (١٠) مابين قانون وتعميم وبين رئيس وحدة غسل الأموال في البنك المركزي اليمني أن الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات والندوات محلياً وخارجياً وصلت نحو (٣٢) برنامجاً، شملت ورقة العمل على مفاهيم وإضاحات نظرية عن قواعد ومعايير تقييم مدى التزام المؤسسات المصرفية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال أعدها أمين حسان مسؤول الالتزام والتحقق والتحري بوحدة جمع المعلومات في البنك المركزي

دور البنوك في مكافحة الإشكالية كان هذا عنوان ورقة الأستاذ/ ياسين القدسي مدير معهد الدراسات المصرفية حيث أوضحت التطور التاريخي لها منذ

وصف عدد من الباحثين والمختصين ظاهرة غسل الأموال بإحدى مشاكل العصر العويصة في ظل عولمة الاقتصاد، وقال الأستاذ/ محمد أحمد تقي المدير المساعد للشؤون التجارية والمصرفية أن غسل الاموال أدت إلى إخلال برامج الإصلاح الاقتصادي وساهمت في تقليص دور المؤسسات التي تأمل ممارسة منهج التخصص، مضيفاً لقد أدركنا في البنك منذ الوهلة الأولى أبعاد الظاهرة فأنشأنا وحدة متخصصة بغسل الاموال، كما نامل من هذه الندوة مفتاحاً لندوات أخرى تخدم برامج الإصلاح الاقتصادي، من جانبه دعا مستشار رئيس مجلس الإدارة للحسابات والمراجعة إلى تظافر الجهود من كافة الأطراف الاقتصادية والعلمية والحكومية والرقابية والقضائية الإعلامية لمواجهة غسل الأموال، فيما أوضح رئيس تحرير المجلة الأستاذ/ محمد الزبيري دور وسائل الإعلام الجماهيرية في تناول قضايا جوهرية تمس الاقتصاديات الوطنية، كمجلة المصرفية متمنياً أن تتواصل هذه الآلية بما يخدم ويشجع على الاستثمارات المحلية، كما قال رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي الأخ/ مصطفى نصر أن الدول النامية بأمس الحاجة إلى تشريعات قوية وشفافية أوسع فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وأضاف نصر فغسل الأموال آفة تهدد كيان المجتمعات وتآخر في قيمة قبل أي شيء آخر.

حضر الندوة عدد من مدراء الإدارات بالبنك، شخصيات أكاديمية وباحثين ومختصين من المؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى لفيف من مراسلي وسائل الإعلام المحلية والعربية.

أوراق الندوة

● الأستاذ/ عبده حزام -رئيس وحدة جمع المعلومات عن عمليات غسل الاموال في البنك المركزي تطرق في ورقته الموسومة «دور البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات في مكافحة غسل الاموال»



■ الزبيري:

تناول وسائل الإعلام مختلف القضايا التي تؤثر على الاقتصاد الوطني يحد من إنتشار الظاهرة



جانب من الحضور

■ تقي:

نحن في البنك أدركنا منذ الوهلة الأولى آثار هذه الظاهرة فقمنا بإنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال كما يسعني هنا أن أشكر هيئة تحرير المجلة على أن تكون مفتاحاً لندوات أخرى

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

أدى مشاكل العصر العويصة

غسل الأموال، الأمر الذي أدى إلى تعاون عالمي تحت مسمى المجموعة الدولية للعمل المالي بغرض تحديد أنشطة غسل الأموال حيث أوردت في تقريرها ٢٠٠٢م دولار لم تند تعاونها منها مصر فيما لبنان حلت ضيفا في القائمة عام ٢٠٠٠م، فاصدرت بذلك توجيهات تكفل الحد من تفشي الجريمة، كما تطرقت الخازندار الحديث عن الدساتير العالمية كإعلان ستراسبورغ الصادر عام ١٩٩٠م الخاص بإجراءات التفتيش الجرمي في الدول الأوربية وإعلان بازال عام ١٩٨٨م المتعلق بالأنظمة البنكية والممارسات الإشرافية وعقب أحداث ١١/٩/٢٠٠١م أطلقت لجنة بازال مبادراتها الجديدة "الإجتهااد والواجب من قبل البنوك" أكدت على ضرورة التوسع في مفهوم تعرف على عميلك، إشتراك بعضوية هذه اللجنة (١٧) دولة عربية منها اليمن، وتؤكد أمل أن عدم التوازن الإقتصادي والإجتماعي والسياسي أدى إلى إختلاف عملية غسل الأموال نتيجة الإستهانة بالسلطتين القانونية والتشريعية عند الشباب، مشيرة إلى أن الدور الرقابي يتطلب وجود المعايير التالية:

- ١- توفير برامج تدريبية مناسبة ومتطورة.
 - ٢- تحديد أساليب الأخطار والإبلاغ من خلال قنوات محدده ومعرفه مسبقا مع الحفاظ على السرية المطلوبة وسمعة البلاد.
 - ٣- وضع برامج ونظم ضد غسل الأموال.
 - ٤- إنشاء قاعدة بيانات.
 - ٥- تبادل المعلومات والتنسيق مع الجهات الرقابية في الدولة وفي الدول والمنظمات الأخرى.
 - ٦- وضع نماذج للبنوك للتعرف على العملاء وأوضاعهم القانونية.
 - ٧- إجراء الفحص والتحري بشأن المعاملات المالية المشتبهة فيها مع عدم الإفصاح لغير السلطات المختصة عن تلك الإجراءات.
- حالات نقل الأموال عبر الحدود وصلت (٧٩) حالة،

الأزمة الغابرة التي كان التجار الصينيين يخفون ثرواتهم (٢٠٠٠ ق.م) بفعل عوامل كانت سائدة آنذاك، فالإستثمارات متعددة الجنسيات اضفت ذبوع شهرتها بإسم تجارة وعمليات "الأوفشور"، وأستخدم هذا المفهوم لأول مرة في وسائل الإعلام الأمريكية عام ١٩٧٣م بفضيحة وترجيت، وفي العام ١٩٨٢م ظهر هذا المصطلح في وثائق قانونية، وذكر القدسي جرائم ذات إرتباط بغسل الأموال كالمخدرات، الرشوة، الأسلحة، تجارة الرقيق الأبيض، الإرهاب، الإختطاف، تزيف السلع والنقود، التزوير، خيانة الأمانة، السرقة، الإبتزاز، وقال مدير المعهد المصرفي: إن إحصاءات صدرت عن صندوق النقد الدولي قدرت حجم الأموال المغسولة سنويا ما بين ٥٩٠ مليار - ١,٥ تريليون دولار، وذلك عبر القنوات التالية:

الإيداع في البنوك، شراء أدوات نقدية وأوراق تجارية قابلة للتداول، تصدير وتهريب النقود السائلة إلى دولة أخرى، شركات وصفقات وهمية، دور القمار وإنشاء القرى السياحية والمطاعم الفاخرة، الأسواق المالية، الخدمات الإلكترونية ولتطوير دور البنوك، يتطلب الأمر وجود بنية تشريعية وقانونية تدرب الموظفين، وتعاونها - أي البنوك - وغيرها من المتطلبات الرئيسية في وحدات مكافحة، كما تتم عملية الغسل من خلال حسابات العملاء والشيكات والحوالات الإعتمادات المستندية، المعاملات الإئتمانية، فالإتجار بهذه الأموال ساهم في رفع معدل التضخم وتقليص جهود الخصخصة، تحجيم دور الشركات المنافسة.

● في ورقة العمل السادسة بعنوان سرية المعلومات المصرفية ومكافحة غسل لأموال "أمل الخازندار - إدارة العمليات بوحدة غسل الأموال في كاك بنك، إستعرضت أمل الإطار العملي منذ نهاية عقد الثمانينات كإتفاقية فينا لعام ١٩٨٨م المتعلقة بالإبجار غير المشروع بالمخدرات، وغيرها من المؤثرات العقلية، ولدت قناعة تامة دوليا بأهمية العمل على مكافحة



الجلسة الثانية برئاسة د. سيف العسلي

الجريمة، حفظ المستندات والسجلات، التدريب، النظم الداخلية ومدى تعارض سرية البيانات المصرفية مع مكافحة الظاهرة، وترى مديرة العمليات توجه غسل الأموال في كاك بنك إمكانية الخروج على السرية المصرفية دون التوسع فيها.

● ورقة عمل عن دور لجنة مكافحة غسل الأموال واللجان الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدة من قبل الأستاذ/ يحيى زهرة -الوكيل المساعد لقطاع الوحدات الاقتصادية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أوضحت جهود اليمن في تلبية المتطلبات التشريعية دولياً إضافة إلى أهمية تحديد مسؤوليات كل مؤسسة بدقة أكثرت تنظيمية، إشرافية، وقائية، أو تقييمية والإسترشاد بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومبادئ معرفة العميل (kyc)، ومعايير لجنة العمل المال (fattf)، وطالب زهره بتوافر سلطة الحصول على المعلومات وتبادلها، والتدريب المستمر، ونشر الوعي في أوساط المجتمع بحيث تعمل كل الاطراف المؤسسية على تلبية متطلبات الشفافية.

● كشف الدكتور/ أبو بكر مرشد الزهيري أستاذ القانون العام المساعد - كلية الشريعة والقانون -جامعة صنعاء، مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، بالإخلال بالمكافحة للمستثمرين، إفساد المناخ الإستثماري، وبلجا غاسلو الأموال إلى شركات تخلق بيئة طاردة للإستثمار نتيجة التلاعب بالسعرات في حين أن التهريب للأموال يولد عجزاً عن الوفاء بإحتياجات الإستثمار لعدم مشاركة متاجرو هذه الظاهرة في تنمية الإقتصاد الوطني، مما أظهر ممارستها بالتحويل إلى الإستثمارات غير المنتجة، كما أن الشركات التي تعرف بأنشطته مشروعة، إلا أن الزهيري يصفها ببطانة تعرض القطاع الخاص للمخاطر الأمر الذي أنتج مخاطر هذه التجارة على الدخل القومي وزيادة القوة الشرائية ويؤكد أستاذ القانون العام المساعد في جامعة صنعاء - أن التهريب من دفع الضرائب وقيام غاسلوا الاموال بضخ مبالغ هائلة في الاسواق الصاعدة ظلت السياسة الاقتصادية ساكنة لفقدان الدور الرقابي، وجود غاسلوا الاموال في اكثر من مؤسسة يقفوا حجرة عثرى أمام جهود الخصخصة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وأشار الزهيري إلى أن مخاطر هذه الظاهرة على المؤسسات المالية والمصرفية وأسواق المال تهدف إلى إضعاف، تشوية سمعتها، إنتشار الفساد المالي فيها، عدم استقرار أسواق المال تؤثر على النظام المصرفي، حرمان الدولة من الجهات المانحة.

تزوير (٣٤)، إرهاب وتمويل إرهاب (١٣) اختلاس أموال خاصة (٨)، مخدرات (٨)، اختلاس أموال عامه (٥) غير محدد (٨٧) تتضمن حالات لا تتصف بأي من الجرائم أعلاه). وفي ماخص حالات الإرهاب لفتت الهيئة إلى ورود (٦) حالات محليه، أحيلت ٥ منها، والسادسة قيد التحقيق، بالإضافة إلى ثلاث حالات وارده من الأمم المتحدة/ مجلس الأمن تم تحويل واحده منها، ويجري التحقيق في الحالتين الباقيتين، إلى جانب ورود حالة واحدة من السفارة الأمريكية لايزال يجري التحقيق فيها. وورد بحسب التقرير نفسه، ٨٢ طلب مساعده من الخارج، وتحديدًا من بيلاروسيا، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة، المانيا، غرينادا، العراق، غرنيسي، لاتفيا، قطر، رومانيا، روسيا، سويسرا، وغيرها. وكان تقرير رسمي لوزارة الخارجية الأمريكية صدر أخيراً قد اعتبر لبنان من البلدان الرئيسية في غسل الأموال عام ٢٠٠٨م. كما بلغ حجم تجارة غسل الأموال في سويسرا خلال عام ٢٠٠٧م نحو ٩٢١ مليون فرنك سويسري (٩٢١ مليون دولار) مقارنة مع ٨١٥ مليون فرنك عام ٢٠٠٦م بزيادة نسبتها ١٣٪.

وتعتبر الأموال المشبوهة التي تم غسلها في سويسرا العام الماضي ثالث أعلى مبلغ منذ تسعة أعوام، وقد بلغ حجم غسل الأموال ٧٧٩ مليون فرنك في عام ٢٠٠٤م و ٦٨١ مليون فرنك عام ٢٠٠٥م. وطبقا لبيانات الهيئة السويسرية لمحاربة غسل الأموال العام الماضي والتي أوردتها صحيفة الوطن السعودية.

وتكشف أرقام الهيئة عن تراجع عدد حالات غسل الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب وحجم أموالها أيضا. فقد سجل العام الماضي ٦ عمليات غسل مرتبطة بالإرهاب بلغ مجموع أموالها ٢٣٣ ألف فرنك ما يعادل ٠,٠٣٪ من مجموع المبلغ الكلي لغسل الأموال مقابل ٨ حالات في عام ٢٠٠٦م مجموع أموالها ١٧ مليون دولار و ٢٠ حالة عام ٢٠٠٥م مجموع أموالها ٤٦ مليون دولار. وكان غسل الأموال متاحا في سويسرا حتى عام ١٩٩٨م ومنذ ٢٠٠٣م أدخلت الهيئة الاتحادية السويسرية للمصارف المزيد من القيود على دخول الأموال)، منوهة أن السرية المصرفية من أهم قواعد العمل المصرفي تجسيدا لمبدأ "إعرف عميلك" لاسيما حجم تجارة غسل الأموال عالميا وفقا لتقرير أمريكي بلغ ٣٦١ تريليون دولار، وإحتواء المعضلة التي تؤرق المجتمعات أشارت الخازندار في ورقتها إلى محاور ذات نقاط رئيسية تضمن للبنوك إكتشافها بسهولة عبر الأتي تفتح الحسابات، مزاوله العمليات المصرفية، المخاطر الناجمة عن العمليات التي يشتبه بها بمزاوله

■ عبده حزام:
تم إكتشاف (١١)
حالة إشتباه في
غسل الأموال
أحيلت حالتين
منها للقضاء،
فيما بلغت ورش
العمل واللقاءات
حول هذا الموضوع
منذ بداية العقد
الأخير (٣٢)
برنامجاً



جانب من الحضور

■ العسلي:

يجب البحث عن وسائل تضمن عدم توسعها دون الحاجة إلى إملاءات الغرب



■ الصايدي:

يلجأ غاسلو الأموال إلى وسائل قد لا تثير الشبهة لكنها تعمل بوتيرة عالية في ارتكاب أعمال إرهابية

وأخيرا فرنسا وكلها كما هو واضح من الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) وهذا يفسر مدى اهتمامها بتشكيل فريق العمل الخاص بمشكلة غسل الأموال (FATF) وتوصيات الأربعين التي سنعرض لها بعد في مقام المكافحة.

٥- إتباع أصحاب الأموال القذرة نفس أساليبهم الإجرامية التي يتبعونها في أنشطتهم الرئيسية وذلك للتغلغل في الإقتصاد المشروع وإرهاب المشروعات الشريفة للاشتراك وتوظيف أمواله فيها.

٦- الإصرار على الاحتفاظ بالسرية المصرفية في كثير من الدول المناسبة للإيداعات وأصحابها والمستندات والسجلات المصرفية بسهل عمليات الغسل وذلك لأن الوقوف على العمليات المصرفية المشبوهة وأصحابها يساعد على ضبط الأموال وتعقب عمليات تغلغلها في الإقتصاد المشروع.

٧- ظهور متخصص في الأفراد من رجال القانون والمحاسبين والوسطاء الماليين ومن الشركات المتخصصة أيضا في هذا المجال بحيث يبتكرون طرقا وأساليب غير معروفة من قبل للغسل.

٨- ضعف سيادة القانون في البلاد التي في طريقها إلى التحول إلى اقتصاد السوق كما هو الحال في جنوب إيطاليا «جزيرة صقلية».

٩- ضعف رقابة الدولة على منافذها البرية والبحرية والجوية وضعف رقابة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية على موظفيها.

١٠- عدم اتخاذ تدابير تشريعية ولائحية لتجريم غسل الأموال ومراقبة العمليات المشبوهة وضبط الأموال القذرة لمصادرتها في كثير من الدول.

١١- تبوؤ بعض عناصر الجماعات الإجرامية المنظمة زمام الأمور في بعض الدول أو ضلوع بعض المسؤولين الكبار مع تلك الجماعات.

١٢- انتشار بطاقات الائتمان البلاستيكية المغنطة واستخدامها في شراء السلع وسد أنواع الإنفاق المختلفة وسحب النقود من أي فرع من فروع بعض البنوك العالمية أو أي آلة للبنك على مستوى العالم.

١٣- عدم وجود حد معين لحجم استخدام النقود

عوامل تسهيل غسل الأموال

توجد عدة عوامل تسهل عمليات غسل الأموال منها:-

١- ترحيب كثير من الدول النامية وبخاصة في افريقيا التي يطلقون عليها الثقب الأسود وكذلك الدول التي في طريقها إلى التحول إلى اقتصاد السوق من دول أوروبا الشرقية باستثمار أموال سائله في اقتصاد غير عابثه بمصدرها.

٢- سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بعد رفع الرقابة على النقد في معظم الدول وقد تنتقل عن طريق الوسائل الإلكترونية في مقابل ثمن زهيد كاجر مكالمات هاتفية محلية من خلال المؤسسات المالية إلى أي جهة في العالم وهذا يجعل من تتبع هذه الأموال تحدياً معقداً للغاية. خصوصا وأن التحويلات الإلكترونية القذرة لا تترك أي أثر وهي من الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.

٣- مناداة الجهات الدولية كصندوق النقد الدولي بحرية التجارة من ناحية وفتح الحدود للسياحة وانتقال الأشخاص في حرية عبر الدول من ناحية أخرى وتزايد نمو التداخل بين الأسواق المالية

٤- ازدهار الإجرام المنظم وتزايد أنشطته وتنوعها والتوسع فيها وانتشارها عبر الحدود وبالتالي ازدياد حجم عائدات وأرباح هذه الأنشطة وازدياد حجم عمليات غسل الأموال دون أن تخضع للتجريم والضبوط والمصادرة وذلك من خلال الأنظمة المالية المصرفية غير المصرفية وسرية حسابات العملاء وتراجع ضخامة حجم الأموال المغسولة المستمدة من تجارة المخدرات وحدها في الدول الصناعية إذاً تبلغ تبعا لتقديرات الأمم المتحدة ما بين ١٢٠ و٥٠٠ مليار دولار سنويا، ترجع إلى ما يعود على الأنظمة المالية من أرباح من وراء هذه العمليات.

وتتبعاً للولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في عمليات غسل الأموال سنة ١٩٩١م وتعتبر نيويورك وفلوريدا أكبر مركز غسل الأموال في العالم وتليها إيطاليا في المركز الثاني ثم ألمانيا في المركز الثالث ثم اليابان في المركز الرابع ثم كندا في المركز الخامس



جانب من الحضور

اقتصادها ومصادرتها وإعادتها الى الدول التي اكتسبت منها دون وجه حق.

ويجب أيضاً مساعدة الدول النامية التي تأمل في استثمار رأس المال لديها وجذبها بمنحها امتيازات مالية لتشجيعها على الإنظام لجهود مكافحة غسل الأموال، كما يجب اتخاذ خطى سريعة وحثيئة نحو إعادة إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يمكن الدول النامية والتي في طريقها الى التحول في تحسين اقتصادها ونوع الحياة فيها.

٢٠- الموقف الضعيف للبنوك في الدول النامية وتلك التي في طريقها الى التحول يمثل عائقاً دون مكافحة غسل الأموال لذا يجب أن تكون هناك مساعدة تقنية من جانب الدول المتقدمة لتلك الدول لتطوير صناعتهما البنكية ومساعدة مواطنيها على استيعاب الثقافة المصرفية لأن هذا التطوير يساعد كثيراً في مكافحة غسل الأموال.

٢١- الصفقات والعمليات التي تتم عن غير طريق البنوك تمثل عائقاً خصوصاً إذا استخدمت فيها النقود السائلة.

رأي الدين في غسل الأموال

ربما بدأ جدياً التعامل مع غسل الأموال كجريمة يعاقب عليها القانون خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. فتم تتبع وملاحقه مرتكبيها وإصدار التعاريف الخاصة بها وإصدار القوانين النافذة للحد من هذه الظاهرة، لكن الشريعة الإسلامية كانت السباقة في تحريم جرائم غسل الأموال وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي حرمت هذه الأموال .

وإذا ما عرفنا هذه الأموال والطرق التي تجمع بها، نقول بأن غسل الأموال عبارة عن أموال قذرة تحصل من طرق غير مشروع (تجاره المخدرات، فساد، رشوه، اختلاس، سرقة، تزوير، تهريب) من خلال (إيداع، ودمج، تمويه) بهدف إسباغ الشرعية للمكاسب والعوائد غير المشروعة.

يعتبر الإسلام غسل الأموال من التصرفات غير المشروعة التي تعرض من يقوم بها إلى غضب الله وسخطه وعقابه باعتبار أن هذا التصرف يؤدي إلى دعم الجريمة الأصلية وضمان انتفاع من يقوم بها بحصيلة الدخل الناتج عنها ومن ثم استمراره في القيام بالنشاط غير المشروع وتفاقم الأضرار والمساوئ الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بذلك النشاط.

ويلاحظ انه في حاله الفرد الذي يزاوّل النشاط غير المشروع ويحرص على غسيله بحيث يبدو كما لو كان

السائلة والشيكات لحامله والشيكات السياحية في العمليات المالية والمبادلات وعدم إعداد سجل للوسطاء الماليين وتحديد المتعاملين معهم وتسجيل عمليات تمويل الملكية المنقولة.

١٤- عدم وجود أي مناهضة تذكر لعمليات الغسل من جانب الجمهور بسبب عدم الوعي بمضار غسل الأموال من ناحية ولقيام جماعات الإجرام المنظم بمشروعات خيرية واجتماعية واقتصادية بما في ذلك توظيف المتطلين من ناحية مما يجعل الجمهور غير متبصر بما تفعله هذه الجماعات.

١٥- عدم وجود اتفاق على تعريف موضوعي موحد للمال القذر المراد مكافحة غسله، علماص بأن وجود هذا التعريف الموحد وبالتالي تجريم متحد ضروري ليتسنى تسليم المجرمين والمساعدة القانونية والقضائية المبادلة والمساهمة في تقصي الحقائق والبحث الجنائي.

١٦- عدم النص في كثير من الدول على تجريم التجارة الإجرامية للإجرام المنظم وعدم المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة ٢٠٠٠ باعتبار أنشأتها رافداً للمال القذر محل الغسل.

١٧- ومما يسهل غسل الأموال أيضاً عدم احتواء مشكلة الفساد السياسي وفساد الإدارة، وبالتالي يجب إعطاء أولوية لمكافحة الفساد وتقديم المساعدة الفنية للدول النامية لمكافحة في المجتمع، والعمل على استئصال الرشوة وإلّا ترتب على ذلك استفحال خطر الإجرام المنظم وتضخم عائداته وغسلها في تلك الدول.

١٨- فالاتجاهات الأساسية في الأسواق الدولية المعاصرة تمثل هي الأخرى عائقاً لمكافحة غسل الأموال وبالتالي تسهيل لحصوله وتتلخص هذه الاتجاهات في ثلاثة:-

- الاتجاه دولياً نحو زيادة الإنتاج الاستهلاكي وبالتالي التكامل بين الدول اقتصادياً.
- الاتجاه نحو التكامل المالي والإقراض.
- الاتجاه نحو تزايد تمويل المشروعات دولياً من جهات ومؤسسات غير البنوك.

وانه وإن كان لهذه الاتجاهات فائدة كبرى للاقتصاد الدولي إلا أنها تعقد وتعوق مكافحة غسل الأموال والعقاب عليه وتسهيل عملياته لأن تزايد ونمو التداول بين الأسواق المالية والسلعية والتداخل في المؤسسات المالية وحرية دخول رؤوس الأموال تساعد على تغلغل المال القذر في السوق المشروعة.

١٩- إن استقبال الدول المتقدمة الأموال التي اكتسبت دون وجه حق من الدول النامية في اقتصادها وعدم مصادرتها وإعادتها الى الدول التي اكتسبت منها دون حق يمثل عائقاً يحول دون انحراط الدول النامية في مكافحة غسل الأموال المكتسبة من الدول المتقدمة وتغلغلها في أسواقها المشروعة إذ يجب حث الدول المتقدمة و النامية على حد سواء على عدم استقبال الأموال القذرة لاستثمارها في



■ نصر: الدول النامية بأمس الحاجة إلى تشريعات قوية وشافية أوسع فيما يتعلق بغسل الأموال



السهولة إخفاء هذا المصدر إلا أنه يبقى متاحاً للمزيد من أنشطته، تمويل الإرهاب في المستقبل وكذلك فإن من المهم بالنسبة للإرهابيين إخفاء استخدامات الأموال لكي يبقى، النشاط التمويلي دون اكتشاف.

وفي الإطار نفسه أشارت الأمم المتحدة في دورتها التي انعقدت في 8/يونيو/1998م إلى أن الأرباح الناتجة عن غسل الأموال تمول غالباً أعنف النزاعات الدينية والعرقية ويعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات بواسطة الأموال القذرة.

إذا تساهم الأموال القذرة في تمويل المنظمات الإرهابية وغالباً ما يتم ذلك من خلال القنوات المصرفية (المصارف- المؤسسات المالية الأخرى) وقد لعبت انظمه بعض الدول دوراً كبيراً في ذلك كذلك يمكن أن يشكل (الإرهاب) مصدراً للأموال القذرة التي يتم غسلها لاحقاً لاسيما أن الأموال الناتجة عن المخدرات لم تعد المصدر الوحيد للأموال المغسولة.

من هذا تبرز العلاقة الوثيقة بين غسل الأموال والإرهاب على الرغم من أن عمليات الإرهاب كجرائم مالهية تختلف عن الجرائم المالهية الأخرى ومن ضمنها غسل الأموال في أن مصادر الأموال في تمويل الإرهاب هي ليست بالضرورة من مصادر مشروعة في حين أن مصادر الأموال في جرائم الأموال ناتجة عن مصادر غير مشروعة.

تبييض الأموال:

إن كلمة غسل الأموال وكلمة تبييض الأموال يلتقيان في دلالة مفهومهما. وهذا يعني استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة، وغير قانونية، لإخفاء الشرعية والقانونية عليها. وهذا يشمل الأموال المكتسبة من الرشوة والاختلاسات والغش التجاري وتزوير النقود، ومكافآت أنشطة الجاسوسية.

هذه الظاهرة الخبيثة هي ولا شك إحدى ثمار العولمة الاقتصادية التي يروج لها الغرب.

● أين يحدث غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

إن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن حدوثها في أي بلد من بلدان العالم وخاصة البلدان التي لديها انظمه مالهية معقدة، كما أن البلدان التي بنيتها الأساسية المعنية بمكافحه غسل الأموال وتمويل الإرهاب متراخية وغير فعالة أو فاسده يمكن أن تكون هدفاً لهذه الأنشطة كما أنه ليس هناك بلد معفي من هذه الأنشطة.

وايضا نجد أن إساعة استخدام المعاملات المالهية الدولية المعقدة يمكن حدوثها مما يسهل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولهذا فإن مختلف مراحل

مشروعاً تماماً وبحيث يختلط مع الأموال المشروعة في دورات متعددة تفصل بين الأصل والمال إن جريمة اكتساب المال الحرام تكون جريمة غسل الأموال هي الجريمة الأصلية التي تحرمها الشريعة الإسلامية بينما تكون جريمة غسل الأموال هي الجريمة التابعة وتعرض من يقوم بها للعقاب من الله سبحانه وتعالى في الدنيا والأخره مالم يبادر الفرد إلى التوبة من المال الحرام بنيه خالصه وترك الحرام والإبتعاد عنه وعدم الانتفاع به والتنازل عن النقود الناتجة عن النشاط المحرم إلى بيت المال ومن المحظورات التي يقع فيها غاسلو هذه الأموال أيضاً الكذب الذي لاغنى عنه لإتمام هذه العمليات بالإضافة إلى الإنكاث وعدم العمل وفساد الذمم وفتح مجال أمام التحايل على الناس، كما أن عمليات غسل الأموال ترتبط بأكل أموال الناس بالباطل وانتشار الأنواع المختلفة من الجرائم:

أولاً: من الكتاب (القرآن الكريم)

يقول الله تعالى في سورة النساء (ياايها الذين امنوا لاتاكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجاره عن تراضي بينكم) النساء 29

إذ توضح هذه الآية نهى الإسلام عن الإنتفاع بالمال الحرام بطرق باطله متعدده ولاشك أن التعبير عن الإنتفاع بالأكل بلاغه قرآنيه رائعة كما الأكل بالباطل يعتبر تعبيراً قرآنياً بليغاً يشمل كافة الصور غير المشروعة التي لايفرقها الشرع الإسلامي الحنيف ولا القوانين الوضعية المستمدة من هذا النوع.

ثانياً: من السنة النبوية

يقول الرسول محمد (ص) ((إن هذا المال خضر حلو من أخذه بسخاوه نفس بورك فيه ومن أخذه باستشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي ياكل ولا يشبع)) رواه الترمذي.

فعلى الإنسان أن يراقب نفسه ولايطبع هواه وان يعمل لما بعد الموت حيث يقول الرسول محمد(ص) (الكيس من دان نفسه، وعمل لما بعد الموت، والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله) رواه الترمذ.

ثالثاً: اجتهادات الفقهاء

- اتفق بعض المشايخ والعلماء بفتواهم حول غسل الأموال في الأمور التالية:

1- تحريم الإستفادة من المال الحرام (حسب الشر يعه الإسلامية)

2- تحريم جمع بين المال المشروع والمال غير المشروع أي عدم اختلاطهما معا.

3- ضرورة إنفاق المال غير المشروع في مجالات المنفعة العامة والأعمال الخيرية باعتباره ملكاً للمجتمع وليس للفرد.

4- لا يحصل صاحب المال غير المشروع على ثواب الصدقة أو الزكاة أو التبرع لأن الله لا يقبل الصدقة سوى من المال الطيب المشروع.

الإرهاب وعلاقته بغسل الأموال:

لاشك بان هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب وغسل الأموال، وهذه العلاقة تتمثل في أن غاسلو الأموال يقومون بدعم المنظمات الإرهابية، دعماً مادياً كذلك أن بعض المنظمات الإرهابية تقوم بغسل لتمويل عملياتها الإجرامية لكن الطرق المستخدمة في غسل الأموال تتفق بصوره أساسيه مع تلك الأساليب والطرق المستخدمة لإخفاء مصادر تمويل الإرهاب، واستخداماته حيث نجد أن الأموال التي تستخدم في مسانده الإرهاب يمكن أن تنشأ عن مصادر غير مشروعة أو أنشطه إجرامية، أو كليهما إلا أن تمويله مصدر تمويل الإرهاب يتسم بالأهمية بغض النظر، عما إذا كان مصدره من منشأ مشروع أو غير مشروع، فإذا كان من

■ أمل:
على موظفي
البنوك التركيز
على مجمل المعايير
التي تشخص
الظاهرة وإبلاغ
الجهات المختصة



جانب من المشاركين في الندوة



■ زهرة: تلعب الندوات وورش العمل دوراً فاعلاً في تنفيذ برامج الإصلاح المالي والاقتصادي

■ يلجأ غاسلوا الأموال إلى الأعمال الخيرية وهذه مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي

غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحدث ضمن مجموعة مختلفة من البلدان حيث نجد على سبيل المثال انه قد يحدث كل من (الإحلال، والتغطية، والدمج) في ثلاث بلدان مختلفة إحداهما أو جميعها بعيدة عن مكان الجرم الأصلي.

١- مرحلة فتح الحسابات :

يجب على موظف خدمة العملاء التركيز على النقاط الآتية عند فتح حساب للعميل والإبلاغ عنها للوحده:
● مبالغة العميل عن وضعه المالي وتقديم اغراءات للبنك أو مبالغ كبيره نقديه مقابل قبوله اذا لم يكن العميل مستفيدا من خدمات البنك.
● اذا فوض العميل أشخاصا آخرين لفتح حسابات له رغبة منه في عدم المواجهه والاختلاط حتى لا ينكشف امره .

● استعمال العميل للتليفون في التعامل مع البنك خلافا للعاده لتلافي الاحتكاك مع البنك مباشرة .
● فتح حسابات لدى عدة بنوك ضمن منطقة جغرافية واحدة ثم تحويل ارصده تلك الحسابات الى حساب واحد ومن ثم تحويل المبلغ الكلي الى جهة خارجيه .
● قيام العميل بفتح أكثر من حساب باسمه لدى نفس البنك دون سبب واضح مع كثرة التحويلات الداخليه بين تلك الحسابات او ايداع مبالغ نقديه في كل منها بحيث تشكل في مجموعها مبلغا كبيرا وبما لا يتناسب مع طبيعة عمل ذلك العميل " فيما عدا الشركات التي تقتضي طبيعة عملها الاحتفاظ بأكثر من حساب.
● قيام العميل بطلب فتح حساب توفير وكان الغرض من فتحه استلام الحوالات الوارده من الخارج وبشكل مستمر.

● حسابات تفتح لعملاء لديهم حسابات في بلدان لشركات اجنبيه وبلدها لا يلتزم بمعايير مكافحة غسيل الاموال.
● العملاء الذين يتراخون في تقديم البيانات المعتاده التي تطلب عند فتح الحساب او يقدمون معلومات يصعب على البنك التحقق منها .

٢- مرحلة العمليات المصرفيه التي يقوم بها العميل من خلال الحساب الجاري :

أ- عمليات الايداع والسحب :

● ايداعات نقدية كبيرة في حساب فرد او شركة وهذه الايداعات لا تبدو منطقية مع طبيعة انشطتهم التجاريه المعتاده التي ينفذ جانبا كبيرا منها بالشيكات او ادوات الدفع الأخرى.

● زياده هائلة ومفاجئة في الايداعات النقديه لاي عمل او شركة تجارية دون سبب واضح خصوصا اذا تم تحويل تلك الايداعات ضمن فترة زمنية قصيرة من حساب العميل الى جهة لا ترتبط معه بعلاقات واضحة.
● ايداعات نقدية في حساب العميل تتم خلال مراحل متعددة بحيث لا يتجاوز المبلغ المودع في كل مره المبلغ المحدد من لجنة مكافحة غسيل الاموال كمؤشر رقابي ولكن الرصيد الاجمالي لتلك الايداعات يشكل في مجموعه مبلغا كبيرا.

● استبدال كميات كبيره من الاوراق النقديه ذات الفئات الصغيره بأوراق نقديه ذات فئات كبيره دون سبب واضح.

● الايداعات النقديه المتكرره من قبل العميل لأوراق نقدية متسخة او مقطعة او مهترئة من كثرة الاستخدام.

● استبدال كميات كبيرة من النقود المحليه بالعملات الاجنبيه.

● قيام عميل مؤقت " عميل ليس له حساب لدى البنك" بشراء شيكات سياحيه او مصرفيه او غيرها بمبالغ كبيره مقابل مبالغ يوردها نقدا للبنك .
● العملاء الذين كثيرا ما يكتشف في ايداعاتهم اوراق

نقدية مزيفة وبمعدلات واضحة.

● الايداعات المستمرة لشيكات مجبره لصالح العميل بمبالغ لا تبدو منطقية مع طبيعة نشاطه التجاري المعتاد وقد تكون هذه المبالغ بعملة اجنبيه.

● عمليات نقديه لعملاء ليس لديهم حسابات طرف البنك تساوي او تتجاوز المبلغ المحدد من لجنة مكافحة غسيل الاموال كمؤشر رقابي.

● قيام اشخاص متعددين بتغذية حساب واحد في مدة وجيزة دون تفسير كافي .

● مسحوبات او ايداعات نقديه ضخمة من حساب كان راكدا او مسحوبات من حساب تلقى حالا تحويلات ضخمة من الخارج.

● قيام العميل بالايادع المتكرر بعملة اجنبيه او بشيكات سياحية وبمبالغ تفوق الحد المعتمد بدون ابداء اسباب واضحة.

● الدفعات الكبيرة وبشكل دائم ومتكرره اكثر من مره في اليوم الواحد في حساب معين .

● قيام عميل مؤقت بطلب شراء شيكات سياحية او مصرفية وبالعاملات الاجنبية او اوامر الدفع الأخرى من البنك بمبالغ كبيرة.

● حدوث زيادة كبيرة او انخفاض كبير في حسابات العملاء خلاف المعتاد.

● قيام العميل باستخدام مبالغ الحوالات الوارده الى حسابه في شراء ادوات نقدية "شهادات ايداع، شيكات سياحية، شيكات مصرفية، الخ"

● قيام عميل مؤقت " عميل ليس لديه حساب طرف البنك " بتحويل اموال للخارج بمبالغ كبيرة او قيامه بتحويل اموال للخارج بمبالغ صغيرة بصورة متكررة.

● قيام العميل بطلب تحويل مبالغ كبيرة وبعملة اجنبيه من حسابه الى الخارج وإيراد حوالات لنفس الحساب بمبالغ تعادل المبلغ المحول.

● طلب العميل تحويل اموال لارقام حسابات دون ذكر اسم المستفيد.

● ضخ دفعات نقدية كبيرة ثم سحب تلك الدفعات بعد فترة وجيزة من نفس الحساب بتحويله الى حسابات اجنبيه او شراء شيكات سياحية.

● تلقي احد حسابات العملاء عدة تحويلات ماليه صغيره وبعد ذلك يقوم صاحب الحساب باجراء تحويلات كبيرة الى بلد اخر.

● التحويلات الوارده من خارج البلاد باسم عميل ثم يعاد تحويلها من قبل البنك المحلي دون ان تمر بحسابه " اي لا تظهر حركتي السحب والايادع في كشف حساب العميل".

ج- العمليات ذات الصله بالاستثمار:

● قيام العميل بشراء اوراق مالية بمبالغ كبيرة والاحتفاظ بها في خزانة او صناديق الامانات لدى البنك غير ان حجم هذه الاموال لا يتفق مع دخل العميل او طبيعة النشاط الذي يمارسه .

● قيام العميل بشراء او بيع اوراق مالية بدون هدف واضح او في ظروف تبدو غير اعتيادية.

● على البنوك عند القيام بقبول الاوراق المالية وادوات الاستثمار الأخرى بالعملات الاجنبيه وقيد قيمتها الى حساب العميل او قبول رهنها مقابل تقديم قرض أو تسهيل للعميل ان تتأكد من مصدرها وانها صحيحة وغير مزورة وكذا السؤال عن مصادر الاموال التي اشترت بها.

● قيام العميل بتسويات ضخمة لعمليات شراء وبيع وتسجيل مبالغ كبيره من الاستثمارات الاوراق الماليه الخاص بالعمل يتم بالسداد النقدي وبصوره غير معتاده.

● قيام العميل باجراء صفقات اقتراض مقابل حجز ودائع شركة او شركات تابعة في الخارج خصوصا اذا كانت في البلدان معرفة بالاتجار غير المشروع.

التوصيات

- وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضمن تفعيل دور اللجان والهيئات الحكومية والمدنية المعنية في هذا المجال.
- تطوير التشريعات القانونية الخاصة بمكافحة غسل الأموال، بما يلبي المستجدات المعاصرة، وتطور التقنيات الحديثة المستخدمة في غسل الأموال.
- تدريب الكوادر العاملة على آليات كشف ومكافحة غسل الأموال في البنك المركزي، وبقية البنوك والمصارف، وشركات التحويلات المالية، والأجهزة القضائية وغيرها من القطاعات ذات العلاقة.
- توعية وتدريب الصحفيين على طرق كشف عمليات غسل الأموال، وتناولها إعلامياً بما يسهم في التوعية بمخاطرها والحد منها.
- تعزيز آليات التواصل بين البنك المركزي والبنوك التجارية والأجهزة الحكومية المعنية كالقضاء والنيابة وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية لمكافحة الظاهرة.
- إصدار وثائق الندوة في كتاب وتوزيعها على كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعلى مراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام والباحثين والمهتمين.
- تنظيم ندوة أخرى حول «غسل الأموال ومخاطره على الاقتصاد الوطني» بحيث تستكمل جوانب الموضوع، وتشارك فيها جهات ذات صلة، كالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ومحكمة الأموال العامة، والإعلام، ونقابة المحامين، ونقابة المحاسبين.

او وجود مبرر واضح ومقنع لذلك.

- طلب العميل من البنك المحلي اصدار خطاب ضمان معزز من بنكه المراسل بمبلغ كبير جداً وبالعمله الاجنبيه يقدم الى شخص او شركات تعمل خارج البلاد مقابل حجز ١٠٠٪ من قيمة خطابات ضمان من رصيد العميل طرف البنك المحلي وموافقة العميل على خصم العمولات التي يراها البنك بدون اعتراض غير ان الغرض من خطابات الضمان غير واضح وال ينسجم مع حجم وطبيعة نشاط العميل او مصادر دخله.
- اصدرنا كفالات او خطابات ضمان بغطاء ودائع نقدية ويتم تسجيلها ومصادرتها بناء على طلب المستفيدين منها وتكرار ذلك بصفه مستمره.

مسئولية البنك تجاه عمليه غسل اموال:

- يجب على البنك القيام بالاتي:
 - تطبيق قاعدة اعرف عميلك .
 - ابلاغ وحدة جمع المعلومات في حالة الاشتباه بأي عمليه يقوم بها العميل كما قد تستهدف جريمة غسل الاموال يتم التعرف عليها من خلال مؤشرات غسل الاموال فإذا لم يتم الابلاغ في الوقت المناسب كان من الجائز اعتبار البنك مسئولاً من الناحية الجنائية لفعلة السلبى .
 - عدم فتح او حفظ حسابات باسماء اشخاص دون التاكيد من الوثائق الرسميه الخاصه بهم .
 - عدم التعامل مع الاشخاص الاعتباريه دون التاكيد من الوثائق الرسميه الخاص بها .
 - الاحتفاظ بكافة الوثائق الخاصه بالمتعاملين وعملياتهم الماليه او الصفقات التجاربه او النقدية التي تتم سواء محليا او خارجيا لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء التعامل وان تقدم كافة هذه الوثائق عند طلبها الى الوحد للاطلاع عليها .
 - اعداد التقارير الدوريه عن الحالات المبلغ عنها ورفعها الى اللجنه المختصة.
 - تحديث بيانات العميل بصفه دوريه او عند ظهور شكوك بشأنه في اي مرحله من مراحل التعامل.
 - عدم فتح حسابات اي كان نوعها باسماء غير حقيقيه او حسابات بارقام حيث ينبغي تدوين اسم صاحب الحساب كاملا كما هو في البطاقه الشخصيه او جواز السفر والا يجوز اختصاره الا في حالة الاشخاص الاعباريين:
 - الالتزام بعدم فتح حسابات او التعامل مع الاشخاص او الجهات التي يحظر التعامل معها طبقا للنظم القانونيه المعمول بها وفقا لما يتم الاخطار به من الجهات المعنيه.
 - يحظر الافصاح للعميل او المستفيد عن أي إجراء يتخذ في شأن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال او عن البيانات المتعلقة بها.
 - تحديد الشخصية لكافة العملاء المستفيدين من خدمات البنك حتى وان لم يكن لديهم حساب بنفس البنك ومن هذه الخدمات المعاملات النقدية الكبيرة كالحالات والصرف الاجنبي.
 - عدم فتح حساب او القيام بأي عمليه لأية شخصيات طبيعيه او اعتباريه غير مقيمه الا اذا كان مرخصا لها من قبل السلطات المختصة بمزاولة النشاط او فتح حساب في احد البنوك الوطنيه.
 - الاطلاع المستمر على القوائم المرسله من البنك المركزي والخاصه باسماء الاشخاص والمنظمات الارهابيه والجهات المتعامله معها وتعميمها على كافة الموظفين المعنيين في البنك.

د- العمليات ذات الصله بالاعتمادات المستنديه:

- قيام العميل بطلب فتح اعتمادات بمبالغ كبيرة من شركه تعمل خارج البلاد وكانت هذه الشركه مملوكه للعميل كلياً او جزئياً .
 - قيام العميل بطلب فتح اعتمادات لصالح شركه تجاربه تعمل خارج البلاد على ان تسد قيمة الاعتمادات بموجب سحبوات زمنية تخصم عند الاستحقاق من حسابات البنك فاتح الاعتماد طرف البنك المرسل .
 - قيام الشركه المصدره «تعمل بدوله اجنبيه» بارسال مستندات لبضائع بمبالغ كبيره وطلبت من البنك المحلي تحصيل القيمة من العميل بعد مضي تسعون يوماً من تاريخ الشحن غير ان العميل كان حديث التعامل مع البنك وكانت قيمة البوالص كبيره ولا تتوافق مع حجم نشاط العميل او كانت البضائع لا تنسجم مع طبيعة ونوعية نشاط التجاري .
 - قيام العميل بطلب فتح اعتمادات مستنديه لصالح شركات تعمل بدول اجنبيه لا تلتزم بمعايير مكافحة غسل الاموال او دول معروفه بالاتجار بالمخدرات او الاسلحه او تمويل الارهاب.
 - قيام العميل بطلب فتح اعتمادات مستنديه لا تتناسب مع طبيعة ونوعية نشاطه التجاري.
 - قيام العميل بطلب فتح اعتمادات مستنديه بمبالغ كبيره لصالح شركه تعمل خارج البلاد غير ان الشركه التي ستتولى شحن البضاعه مملوكه من قبل العميل الذي طلب فتح هذه الاعتمادات .
 - قيام العميل بصوره دائمه بفتح اعتماد مستنديه لا تصل عنها بضائع في حين يتم دفع ثمنها إلى الخارج وكثيرا ما يدعى العميل بأنه باع البضاعه في عرض البحر أو بغرق السفينه او أنه تم الاستيلاء عليها من قبل القراصنة .. الخ .
- ### هـ- العمليات ذات الصله بالمعاملات الائتمانيه:
- قيام العميل بسداد التسهيلات او القروض المستحقه عليه بشكل مفاجئ وبمبالغ اكبر من المتوقع بعد ان كانت مصنفه ضمن الديون المتعثره فضلا عن ان مصدر النقود التي سدد بها تلك الديون كان مجهولا .
 - العملاء الذين يطلبون الحصول على قروض او تسهيلات ائتمانيه بمبالغ كبيره وبعملات اجنبيه مقابل ضمانات صادرة عن بنوك اجنبيه تعمل خارج البلاد او مقابل حجز ودائع شركه او شركات تابعه في الخارج خصوصا اذا كانت هذه الشركات في بلدان معروفه بأنها منتجه او مسوقه للمخدرات او الاتجار بالاسلحه او لا تلتزم بمعايير مكافحة غسل الاموال.
 - العملاء الذين يطلبون الحصول على قروض او تسهيلات ائتمانيه بمبالغ كبيره وبعملات اجنبيه مقابل تقديم العميل لأسهم او سندات لا يستطيع البنك التحقق من سلامة وقوة المركز المالي لتلك الشركه وطبيعتها والانشطه التي تزاولها ومركزها التنافسي في السوق وغيرها من المعلومات التي تجعله يقرر قبول تلك الاسهم او السندات كضمان للقروض او التسهيلات المطلوبه من العملاء .
 - العملاء الذين يطلبون زياده حجم القروض والتسهيلات الائتمانيه المقدمه لهم مقابل قيام اطرف غير معروفه لدى البنك بتقديم ضمانات اضافيه كرهن معروفه لى تقديم كفالات لصالح العميل مع عدم مقدره البنك على تحديد او تمييز اية علاقته وثيقه تربط بين تلك الاطراف وبين العميل

جوهر التطور

بالرغم من الزمن القياسي لدخول البنك سوق العمل المصرفي وتحديدًا من العام ألفين وأربعة ميلادي، حقق إنجازات عظيمة ونجاحات هائلة، مقدمًا خدمات ومنتجات مصرفية نالت وما تزال ثقة العملاء لوجودتها من حيث الدقة والسرعة، وهو بهذا يتماشى مع متطلبات العصر في سياق البنوك العملاقة.



ياسر الشرجبي
مدير مكتب رئيس البنك

ولحرص قيادة البنك ممثلة بالأستاذ/حافظ فاخر معياد- رئيس مجلس الإدارة في إرساء العمل المؤسسي آتى مشروع إعادة هيكلة البنك منسجماً مع طموحات رئيس مجلس الإدارة بأن يحرز كاك بنك مؤشرات نمو عالية وأعلى مراتب العمل المصرفي والعمل وفق آلية حديثة تمكنه الدخول بشراكة مصرفية مع مؤسسات المال والمصارف العالمية، كونه يملك كفاءات شابة ذات خبرات علمية وعملية عالية ولديها القدرة لأن تتعاطى بسهولة مع كل جديد السوق المصرفي العالمي، لاسيما وقيادة البنك تهتم بالمبدعين وتحثي بهم وتكرمهم وهذا ما يؤكد أن البنك مؤهلاً للعمل مع نظرائه في دول المنطقة.

الحصاد المصرفي

رصد: المحرر المصرفي

عمان، الكويت، ونحو ٢٥٪ للسعودية وكذلك مصر، وسجلت البحرين نحو ٣١٪ والجزائر ٢٨٪ ما يشير إلى تعاضم حجم أعمال هذه المصارف في عام ٢٠٠٧ وشكل إجمالي موجودات مصارف دول المجلس التعاون الخليجي نحو ٦٥٪ من إجمالي موجودات المصارف العربية. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بإجمالي موجودات بلغت نحو ٣٣٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ومن ثم المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين للترتيب الثاني والثالث علي التوالي.

برامج مستقبلية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "نوفمبر الجاري" بجمهورية مصر العربية مؤتمرها العلمي التاسع تحت عنوان "دور القطاع المالي في التنمية العربية" وخاصة الدور التنموي للجهاز المصرفي العربي والظروف الدولية الراهنة والدور المتغير للوسطاء الماليين والإطار النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بالتنمية المالية وأسواق المال والبورصات العربية وأكد الدكتور/ منير الحمش رئيس مجلس إدارة الجمعية حد ما ذكرته وكالة الأنباء الكويتية أهمية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وضرورة تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية بإعتبارها "قضية رئيسية" من قضايا التطور الاقتصادي الاجتماعي، فيما شدد أمين عام الجمعية على أهمية تعبئة المدخرات الوطنية العربية وتقوية القطاع المالي والمصرفي العربي معتبراً أن هناك

التحركات التي يبديها محافظي البنوك المركزية، عبر إتحاد المصارف العربية تؤكد جوهر التحديت والتطوير، وذلك من رؤيته للأزمة العالمية التي خص بها إقتصاداتها الوطنية، ولأن البنوك بصفة عامة تعبر عن حال النمو الإقتصادي للدول ومدى فاعلية برامج حكوماتها، فرئيس وأمين عام الإتحاد عدنان يوسف ود/فؤاد شاكر حسب مانشرته الأهرام الإقتصادي رشحا البنوك العربية للإستثمار في توطين الثروة العربية ومجالات الطاقة البديلة المتجددة وتحلية المياه والتكنولوجيات الخاصة بهم.

فوقاً للأرقام المتوافرة عن الميزانيات المجمع للمصارف العربية لعام ٢٠٠٧، حقق القطاع المصرفي العربي نموا ملحوظا قارب ٣٠٪ في إجمالي أصوله بالمقارنة مع نمو نسبة ٢٠٪ لعام ٢٠٠٦ وبذلك تجاوزت قيمة الأصول أكثر من تريليون ونصف دولار - ١,٦٩٠ تريليون - نهاية ٢٠٠٧ مقابل ١,٣٠٠ تريليون دولار نهاية عام ٢٠٠٦ ونحو ما يقارب تريليون دولار عام ٢٠٠٥ وحوالي ٥٥٣ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٤.

كما سجلت محافظة القروض والسلفيات نسبة نمو قاربت ٢٩٪ عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٠٪ عام ٢٠٠٦ ونمت قاعدة الودائع بنسبة ٢٥٪ مقابل ٢١٪ عام ٢٠٠٦ لتصل إلى تريليون دولار نهاية عام ٢٠٠٧، فيما شهدت الأسواق المصرفية العربية منفردة زيادات ملحوظة في نشاطها وفي حجم أعمالها تجاوزت ٤٠٪ بالنسبة لمصارف الإمارات، المغرب، سلطنة

غسل الأموال - الاقتصاد الخفي



علي الأنسي *

العالم. ولقد احتل غسل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية في الأعوام الاخيره حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية والدولية ومن ثم في الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم. إن خطورة وتفاقم هذه الظاهرة دفع بكثير من المنظمات الدولية وكثير من بلدان العالم إلى سن التشريعات والقوانين التي من شأنها تفعيل الدور الرقابي الدقيق على أسواقها العالمية لمواجهة ومكافحة غسل الأموال وذلك من خلال الرقابة على أسعار الصرف ومكافحة التهرب الضريبي ومن خلال قيام

إن ظاهرة أو مصطلح غسل الأموال والذي ظهر على الميدان الاقتصادي الآن وازداد انتشاره بعد الحرب الباردة بين قطبي العالم آنذاك تعد من أخطر الظواهر التي أنهكت وأضررت بالاقتصاديات العالمية حيث ظهر الفساد في عالم الاقتصاد وأخذ أشكالاً متنوعة وأساليب متعددة من التزييف والسرقة والاختلاس وتجارة المخدرات وتجارة الرقيق ونمت الارصده المشبوهة في عالم المال. وما نريد أن نطرحه هنا ومن خلال هذه السطور أن نوضح مبسطاً مفهوم غسل الأموال وآثاره السلبية ووسائله؛ والإحصائيات المخيفة التي تؤكد خطر هذه الجريمة على اقتصاديات



عبد سعيّد الطيار

الإعلام المصرفي

كعادته يولي بنك التسليف التعاوني والزراعي القضايا ذات الطابع المصرفي الاقتصادي والإجتماعي اهتماماً مستمراً ويسعى بجهد دؤوب لإثراء واقع الثقافة المصرفية بالجديد المفيد.

هذه المرة كانت وجهته صوب إيقاد الذاكرة المصرفية، بإقامة ندوة تطرق قضية بالغة الحساسية والخطورة لإرتباطها بالاقتصاد والأمن والمجتمع بشكل عام، تلك هي قضية غسل الأموال التي تحظى باهتمام دولي واسع، وتقض مضاجع صانعي القرار الاقتصادي وتشغل بال المشتغلين في قطاعي المصارف والأعمال المالية.

فهذا الإصدار المصرفي المتواضع (مجلة المصرفية) قصب السبق في ساحة الإعلام المصرفي لطرح فكرة هذه الندوة، فلاقى تجاوبا رائعا من قيادة البنك أدى إلى إقامة الندوة في زمانها ومكانها المحددين.. فشكلت بحق حلقة مصرفية قوية وحقلاً فكرياً أخصبت الكثير من الرؤى الجديدة يفيد منها المهتمين والمشتغلين في قطاع المال، ونحسبها أضافت الجديد لتحسين مصارفنا من اختراقات عمليات غسل الأموال..

إن مبادرة البنك لإقامة هذه الندوة، نعدّها دليلاً على حس مصرفي يقظ يتألق دوماً بأفكاره النبيرة ومبتكراته المصرفية الجديدة، وهي المبادرة الأوفر حظاً فقد حظيت باهتمام محلي واسع وحضرها كبار الأكاديميين من اساتذة الجامعة وقدمت فيها أوراق عمل عدة حظيت بالتعقيبات والنقاشات المفيدة وأثريت بالجديد المفيد..

إن إقامة الندوة والطريقة التي تم الإعداد لها والأوراق العلمية النوعية المقدمة للنقاش دلت بما لا يدع مجالاً للشك على الخطوات التي قطعها قطاعنا المصرفي مواكباً بذلك ركب التطور والتحديث ومتابعة كل مستجد وجديد وأكدت قدرة مصارفنا المحلية على مواجهة أية مخاطر أو تحديات...

ALTAYARAbdu@yahoo.com

شهر نوفمبر

وكيفية مواجهتها وإعداد الخطط الإستراتيجية في هذا الإطار، كما تستضيف العاصمة البحرينية المنامة في الثالث والعشرين من الشهر الحالي المؤتمر العالمي التاسع للمصارف الإسلامية بمشاركة زهاء ١٠٠٠ من قادة وخبراء المصارف العالمية من ٤٥ دولة بهدف صياغة إستراتيجيات جديدة لنمو المصارف الإسلامية

والمالية المتنامية عالمياً، فيما تضاربت آراء وتصريحات محافظي البنوك المركزية في دول الخليج حول موضوع الاندماج المصرفي في ضوء الأزمة المالية العالمية.

ففي دولة الكويت حث محافظ البنك المركزي البنوك والمؤسسات الإستثمارية على النظر في عمليات الاندماج فهي حد قوله تحقق للمصارف الوطنية الدعم المطلوب وجودها في أسواقها الوطنية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية وتعزيز قدرتها على التوسع الإقليمي والدولي، ونقلت "رويترز" عن خبراء مصرفيين قولهم: أن الاندماج سيمثل النواة الرئيسية لإقامة كيانات مصرفية ذات مراكز مالية قوية وقادرة على المنافسة وتحمل مخاطر العمل المصرفي.



حاجة لإعادة النظر في قواعد العمل المصرفي، وفي سياق متصل نظمت مؤسسة "داتا أند إنفستمنت" ببيروت أعمال المنتدى الثالث لأسواق المال العربية عن الواقع الجديد للأسواق وبدائل التمويل والإستثمار ودعا وزير الدولة للبناني المستثمرين والمصرفيين ورجال الأعمال العرب إلى إعادة النظر جدياً في خيارات الإستثمار والائتفات إلى تمويل المشروعات المشتركة ذات الفائدة الاقتصادية الحقيقية، وعلى الصعيد ذاته نظمت الجمعية السورية البريطانية مؤتمراً دولياً حول الإستثمار المصرفي في سوريا بحضور شخصيات عربية ودولية بارزة في قطاع الإستثمار المصرفي واستعرض المؤتمر التحديات التي قد تواجه فرص الإستثمار في القطاع المصرفي

بعض الدول بتعديل قوانين النقد الأجنبي والبنوك التجارية والمركزية للتصدي لهذه الظاهرة إلا انه يمكن القول بكفاية تلك التشريعات والقوانين للقضاء على هذه الظاهرة.

ونظراً لأن البنوك التجارية المصرفية والموظفين فيها هي المعني الأول بهذا الموضوع حيث يستخدم غاسلوا الأموال هذه البنوك كوسائل لتمير معاملاتهم المشبوهة فقد تنبعت كثير من المصارف والبنوك لذلك وشددت الرقابة على هذه الجانب. وبنك التسليف التعاوني والزراعي من تلك البنوك التي فرضت رقابه صارمه على هذه الموضوع ونشرت الادارة المعنية بغسيل الأموال كتيب تم توزيعه على جميع موظفي البنك في الاداره العامه والفروع يوجز كيفية التصدي ومكافحة خطر هذه الظاهرة واجراءات التعامل معها وعزز ذلك بتنظيمه للندوة التي اقيمت في فندق موفيميك.

* رئيس قسم ادخال وتحديث البيانات بمشروع نقاط البيع

في الهدف



محمد الزبيري - رئيس التحرير

الإنكماش الاقتصادي

يدخل الاقتصاد العالمي اليوم في حالة إنكماش بعد إعلان أمريكا وأوروبا واليابان إنكماش اقتصادياتها وهي نتيجة طبيعية لانخفاض المعروض النقدي والائتمان اللذان سببتهما الأزمة المالية التي تمتد جذورها إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي عندما قام النظام الاحتياطي الأمريكي برفع أسعار الفائدة من ربع نقطة إلى نصف نقطة في كل ارتفاع بغرض توقيف نشاط الأسواق المالية التي كانت أسعارها ترتفع أكثر من المتوقع ومع بداية عام 2000 استجاب السوق للزيادات المتعددة والمضاعفة في أسعار الفائدة وبدأ مؤشرا سداك بالانخفاض بمئات النقاط الأمر الذي دفع نظام الاحتياطي الفيدرالي تخفيض سعر الفائدة فأنعش أسواق العقارات وانتهز العديد من الناس الفرصة لإعادة تمويل شراء منازلهم وسياراتهم وغيرها رافعة بذلك سعر الأسهم والسندات إلى أعلى مستوى وبدأت المشكلة تتضاعف أفقدت السياسة المالية السيطرة عليها. ضاعف منها العجز الكبير في الميزان التجاري وارتفاع قيمة منتجات الشركات الأمريكية وتراكم البضائع في المخازن وانخفاض الصادرات وارتفاع الإنفاق الحكومي على ما تسميه محاربة الإرهاب وتغطية الإنفاق من الضرائب والاقتراض الخارجي رافق ذلك ارتفاع وهمي لأسعار النفط مخلفا إرباها وهمية... كل هذه العوامل جميعها أدت إلى استفحال الأزمة وفقدان الناس الثقة بالمصارف وتكالبهم عليها لسحب مدخراتهم واستثماراتهم منها أدى إلى انهيار الأسواق ترتب عليها خسائر هائلة وانخفاض شديد للسيولة عرض الكثير من المصارف والشركات إلى الإفلاس وألقت بضلالها على كل أسواق المال في العالم لارتباط هذه الاقتصاديات مع بعضها في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي المرتكز على الأسواق المفتوحة والمرتبطة بعملة الدولار الأمريكي. ورغم ماضٍ من سيولة للأسواق لتغطية عجوزات إلا أن الأزمة اتسعت لتشمل الاقتصاد التي كانت تظهر مؤشرات إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات الأسعار وبدأت اقتصاديات الدول الدخول في حالة إنكماش تدريجي سيفضي إلى انخفاض في أسعار المنتجات وزيادة المعروض من السلع لكنه بالمقابل سيؤدي إلى قديم الشركات على الاستغناء عن الكثير من العاملين لديها وسؤدي إلى انخفاض العقارات لأن المقترضين لم يستطيعوا سداد قروضهم وتمر أسواق المال بفترة قاسية.. وينصح علماء الاقتصاد المستثمرين التلخص من ديونهم بالإضافة إلى الضغط على النفس لادخار المزيد من المال.

كك بنك وتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال

أوجبت الإلتزامات الدولية والقيم الأخلاقية التي يحرص البنك الزراعي على الوفاء والتمسك بها لتحقيق التوافق والتعاون مع الإتجاهات الرامية إلى ضرورة وجود تشريع خاص بمكافحة غسل الأموال وذلك بعد ان أصبحت تمثل ظاهرة عالمية تساعد المنظمات الإجرامية الدولية إلى إختراق وإفساد الهياكل الإقتصادية والمؤسسات التجارية والمالية المشروع، وتمويل الأنشطة الإرهابية على مستوى دول العالم وتحققا لما سلف فقد صدر عن البنك كراسة دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال.



يحيى العتباتي

لقد قطع البنك الزراعي شوطاً كبيراً في مجال مكافحة غسل الأموال وبذل جهود متواصلة متوالية في هذا النطاق عن إيمان عميق وعقيدة راسخة بأهمية دوره في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لمكافحة جرائم الفساد والعدوان على الأموال وحتى تتقطع السبل عن مرتكبي هذه الجرائم للفرز بعائذاتها والهروب بالمخصلات منها ولقد اقتضت ذلك مراحل متعددة أجزأها البنك بنجاح وإجراءات دراسية وأبحاث متعمقة للوقوف على الأوضاع التشريعية والتطبيقية في كافة دول العالم.

تفوق وإنجاز

علي سعيد

هناك مثل صيني يقول (ليست الرياح هي التي توصلك إلى الهدف أو الشط ولكن الطريقة التي تشد بها الشراع) وما حققه بنك التسليف التعاوني والزراعي من النجاحات لم يأت بالصدفة ولم تصنعه الرياح ولكن بالجهد والمثابرة والتصميم. وقد شهد البنك حزمة واسعة من الإصلاحات الهادئة مقدماً مختلف الخدمات المصرفية الشاملة للمؤسسات والشركات والمختلف القطاعات الاقتصادية في الريف والحضر والتوجه، كما خلق فرص عمل جديدة للشباب وهذا ما تسعى الدولة إلى تحقيقه بشكل. فالبنك بدأ مشوار تلك الإصلاحات قبل أربع سنوات منذ عام (2004م) لم يكن من المنتظر منه خلال فترة وجيزة هي في الحقيقة تعتبر مرحلة لإعادة ترتيب وتأسيس لبنية مصرفية متطورة أن يدور بخلفه تحقيق الأرباح فقط أو التفكير بعقلية التاجر الذي يقيس كل شي بالدينار والدرهم أو أن يخضع كل أعماله لذلك النمط من التفكير المعزول عن الواقع بل أضاف إلى مؤشرات نمو هائلة إلى جانب اهتمامه بالقطاع الزراعي... أما تلك المفارقات التي يقوم بها البعض والحكومة بعقلية الفئيين والقياس بالمسطرة كأساس للتقييم من وجهة نظرهم بأن للبنك رؤيته ومقاييسه المختلفة التي ترى الأمور بصورة أوسع وأشمل سواء للأمر التي تتعلق بالإصلاحات الكلية التي تخوضها البلاد عامة أو ما يتصل بالرؤية الشاملة لإجراءات التحديث والتطوير للجهاز المصرفي ما يعني إجمالاً إعادة الهندسة لمختلف الأعمال والأنشطة برؤية قادرة على إستقراء الواقع الحالي وتحديات المستقبل التي تواجه العمل المصرفي ونستلزم الإرتقاء والتجويد المهني له والتعاطي مع شروط ومستلزمات الصناعة المصرفية الحديثة ومواكبة تلك المتغيرات المتسارعة التي تعطي البنك مزيداً من الإمكانيات تجعله أكثر قدرة وكفاءة على المساهمة في خلق مناخات استثمارية وفرص عمل جديدة للشباب من خلال دعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات منافسه حديثه ومتطورة تلبي حاجات ومتطلبات عملائه وفقاً لأحدث التقنيات التي تقدمها المصارف العالمية. فإذا كان ما حققه البنك من النجاحات الكبيرة خلال الفترة الوجيزة التي جعلت منه رقماً غير عادي في سلم الهرم المصرفي ويحظى بتقدير ورضاء العملاء والمتعاملين معه فنقول لكل المتفوقين في البنك بأن جديد البنك حقاً نجا حات وطموحات تتجاوز الأرقام والمساطر.

تهانينا

بمناسبة دخولهم القفص الذهبي

تتقدم قيادة البنك

وجميع الموظفين بالتهنئة للأخوة

علي قائد معياد

محمد علي معياد

عبدالله محمد معياد

متمنين لهم زواج سعيد وعقبى للبكارى

وألف مبروك

تهانينا

أجمل التهاني والتبريكات للأخوة

أيمن الحيمي

بمناسبة الخطوبة

هشام إبراهيم صدام

بمناسبة عقد القران

بندر الدفعي

بمناسبة الخطوبة

مازن الشريف

بمناسبة الخطوبة وعقبال الزفاف

خالدون توفيق الشرجبي

بمناسبة الزفاف ودخوله القفص الذهبي

الأخ / فارس راجح علي صلاح

بمناسبة إرتزاقه المولودة الجديدة أسماها

(علياء)

المهنئون:

موظفي البنك وهيئة تحرير المصرفية

آل الشرجبي سلامات

تتقدم قيادات وموظفي

بنك التسليف

التعاوني الزراعي

بالتهنئة للاستاذ/

ياسر الشرجبي

مدير مكتب رئيس البنك

بمناسبة خروج ولده

مراد

سالماً معافاً

من المستشفى بعد إجرائه

عملية الزائدة بنجاح

حمداً لله على السلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَشَكَرًا لِلَّهِ الَّذِي آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ الْعَلِيمُ

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

يتقدم جميع منتسبي البنك بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى الأخوة أولاد المرحوم

عبدالله حسين الحلائي

الرئيس الأسبق لبنك التعاون الأهلي والتطوير

المهندس / **سليم النابلسي** - خبير استشاري في مشروع تطوير وتحديث البنك

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

والأستاذ / **أحمد عبداً لله أحمد المصواحي**

المدير العام المساعد للشؤون المالية والإدارية

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى ابن عمه

السفير / **محمد حمود المصواحي**

عنهم /

الأستاذ / حافظ فاخر معياد



كاك
موبايلي

مجاناً

أقرب من أي وقت
لأول مرة في اليمن

سداد فواتير الهاتف المحمول
سداد فواتير الهاتف الثابت
سداد فواتير الكهرباء
سداد فواتير المياه
تنفيذ العديد من المعاملات المصرفية
العديد من الخدمات الأخرى.

بلمسة زر

www.cacbank.com.ye

CAC BANK

للإستعلام عن الخدمات وكيفية الإشتراك:
الإتصال على الرقم المجاني 5000 أو 8009999